

## روايات متضاربة بعد تعرض باشاغا لإطلاق نار في مدخل طرابلس

الإعراب عن غضب بلاده من الهجوم الذي استهدف باشاغا، داعيا في هذا السياق إلى فتح تحقيق سريع، وذلك في الوقت الذي سادت فيه حالة من الاستفهام غالبية أحياء العاصمة الليبية، وخاصة منها حي غوط الشعال الذي شهد إطلاق نار كثيف على مستوى الطريق السريع. ويأتي هذا التطور الميداني الخطير، فيما أعلن الناطق الرسمي باسم مجلس النواب الليبي عبدالله بلحبق عن بدء التجهيزات لعقد جلسة برلمانية عامة في مدينة سرت، وذلك بعد أن تمت مخاطبة اللجنة العسكرية 5+5 بخصوص تأمين المدينة، حيث أكدت جاهزية المدينة لاحتضان هذه الجلسة.

ومع ذلك، لا يعرف لغاية الآن ما إذا كانت هذه الجلسة البرلمانية ستعقد في سرت أم لا، حيث أكد النائب أبو بكر عبيرة أن مجلس النواب إلى الآن مازال منقسما، لافتا في تصريحات له إلى أنه في جلسة صرارة حضر 100 نائب فقط، وقد ترأسها هو باعتباره الأكبر سنا، حيث طلب عدم الحديث في أي شيء قبل الحصول على النصاب القانوني.

الجمعي قاسمي

تونس - تعرض وزير الداخلية المفوض بحكومة الوفاق الليبية فتحي باشاغا إلى إطلاق نار مكثف الأحد، وسط تضارب الروايات حول خلفية ذلك في الوقت الذي يتواصل فيه الجدل حول مكان عقد الجلسة البرلمانية العامة لمنح الثقة للحكومة الليبية الجديدة التي يسعى عبد الحميد الدبيبة إلى تشكيلها.

وقالت مصادر ليبية متطابقة إن موكب باشاغا تعرض مساء الأحد لهجوم نفذته مسلحون كانوا على متن سيارة رباعية الدفع قاموا باستهداف الموكب بوابل من الرصاص أثناء مروره بطريق منطقة جنزور الساحلية الواقعة على بعد نحو 12 كيلومترا غرب وسط العاصمة طرابلس.

وأُسفر هذا الهجوم في حصيلة أولية عن إصابة أحد حراس باشاغا، إلى جانب مقتل أحد المهاجمين واعتقال اثنين منهم، وذلك وفقا لبيان صادر عن "عملية بركان الغضب" التي تشكلت في العام 2019 من ميليشيات وقوات موالية لحكومة السراج، أكدت فيه نجا باشاغا وأنه في صحة جيدة.

وأشارت في بيانها إلى أنه "تم التعرف على المهاجمين، بعد أن تم القبض على اثنين منهم والتعامل مع الثالث الذي أصيب بجروح بالغة جدا إثر إصابته أثناء الاشتباك"، دون أن تفصح عن هويتهم والجهة التي ينتمون إليها. وفسر أثناء ذلك، خرج "جهاز دعم الاستخبارات" ليؤكد حدوث رماية بين منتسبين للجهاز وحراس باشاغا قائلا في بيان "تصادف مرور سيارة تابعة للجهاز تزامنا مع مرور رتل تابع لوزارة الداخلية، وفور تمت الرماية من حراس الوزير على السيارة المصفحة التابعة للجهاز دون وجه حق مما أدى إلى مقتل أحد منتسبي الجهاز العضو رضوان الهنقاري من مدينة الزاوية وأصيب أحد رفاقه".

وتابع البيان أن "ما حدث هو سوء تنسيق وسوء تصرف من حراس وزير الداخلية، وينبغي جهاز دعم الاستقرار أي محاولة لإعتقال الوزير، ونتعهد بملاحقة المتورطين في إطلاق النار على موظفيه بالقانون ووفقا للتشريعات النافذة المنظمة لعمل المؤسسات في الدولة بعيدا عن الإدعاءات الباطلة والبهجة الإعلامية التي لا تخدم العلاقة بين الأجهزة الأمنية الرسمية في الدولة".

ورأى مراقبون أن مثل هذه العملية كانت متوقعة بالنظر إلى كثرة أعداء وخصوم باشاغا، لكنهم حذروا من تعاضدها على جعل العملية السياسية في البلاد، خاصة في هذا الوقت الذي تتجه فيه الأنظار نحو سرت لتناجيه ما إذا كان البرلمان الليبي سينجح في عقد جلسة عامة لمنح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة الدبيبة.

ودفعت هذه التحذيرات سفير أميركا لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، إلى

## الحكومة التونسية لم تستوعب خطورة تقديم وعود والتملص منها

استنساخ تجربة الكامور بتوفير الشغل في قابس يطرح جدية الإيفاء بالتعهدات



### القرارات المسكنة لن تعالج الأزمة

التنمية والتشغيل، وشاهدنا اتفاقية القضاء وما شابها من إخلالات". واستطرد "الحكومات ترضخ تحت الضغوط لامتنصاع الغضب، ولكن عليها أن تفي بوعودها".

وكبرت سياسة الهروب إلى الأمام والتنصل من تحمل المسؤوليات هشاشة القرار السياسي واضطرابه وانعدام الثقة في الطبقة السياسية الحاكمة.

ووفق أرقام رسمية، ارتفعت نسبة البطالة من 90 في المئة، علاوة على توجسهم من المستقبل والانعكاسات السلبية للأزمة الراهنة.

وارتفعت نسبة البطالة مجددا وسط انكماش اقتصادي مقلق وأزمة سياسية خانقة منهكة في الصراعات، فيما أهملت مشاغل التونسيين الحقيقية المتعلقة بالتشغيل والتنمية.

وأعلن المهجد الوطني للإحصاء (حكومي) عن ارتفاع نسبة البطالة في تونس لتبلغ 17.4 في المئة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2020، مقابل 16.2 في المئة في الثلاثي الثالث من نفس السنة. ويأتي ذلك في وقت يتحدث فيه الصراع السياسي بين راسي السلطة التنفيذية. وبينما يرفض الرئيس قيس سعيد أداء اليمين الدستورية للوزراء الجدد المقترحين في التعديل الوزاري ويعتبر أنه تحوم حولهم شبهات فساد، يتمسك رئيس الحكومة المشيبي بإقرار التعديل مسنودا بالحزب السياسي لحكومته (حركة النهضة وقلب تونس وإئتلاف الكرامة).

وبانت الأزمة السياسية والدستورية تهدد بانزلاق البلاد نحو مواجهة جديدة لكن في الشارع هذه المرة، ما يضع أمن تونس على المحك.

المهني، ومنها ما يتعلق بإنجاز مركز للتكوين في النقل واللوجستيك بـ"الزركين" وإقرار إحداث مركز للتكوين والتدريب المهني بـ"المطوية" في مجال الصناعات التحويلية الغذائية يكون متعدد الاختصاصات.

وفاجأت القرارات المتخذة الأوساط السياسية في تونس، خصوصا لاقتراحها بالظرفية الزمنية الصعبة التي تمر بها الحكومة المدفوعة بإكراهات المشهد السياسي وضعف موارد الدولة وعجز موازنتها المالية لتنفيذ هذه الإجراءات.

ويبدو أن حكومة المشيبي تسعى للنسج على منوال الحكومات السابقة التي خلفت "تركة" من الملفات الحارقة وفي مقدمتها توقف الإنتاج بحقول النفط والغاز ومناجم الفوسفات.

ومنذ تسلمه لمقاليد رئاسة الحكومة بداية سبتمبر الماضي، سعى المشيبي ورفيقه إلى شراء السلم الاجتماعي عبر التفاوض مع المحتجين في حقول النفط والغاز، مما مثل معركة لي نزار حقيقية بين مؤسسات الدولة والمحتجين. وهو نفس الأمر الذي تعرض له رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد في 2017.

وقال النائب عن حركة تحيا تونس بالبرلمان، مصطفى بن أحمد في تصريح لـ"العرب"، "إن الوضع الحالي يتطلب إيجاد رؤية عامة على كامل مناطق البلاد، لأن قضية التنمية والتشغيل هي خيارات عامة فم يتم تخصيصها في كل جهة باتباع السياسة المحلية".

وأضاف بن أحمد "نحن نطالب بالتشغيل لبعث الأمل في الشباب العاطل، لكن يوجد تناقض من حيث أزمة المالية العمومية وإقرار الحكومة لإجراءات

ويرى مراقبون أن حكومة المشيبي تحشر نفسها في زاوية ضيقة في محاولة منها للهروب من المشاكل والأزمات التي تعصف بالبلاد.

وأفاد المحلل السياسي باسل الترجمان "أن الحكومة تحاول الهروب إلى الأمام في مواجهة المشاكل، وهي تعكس حالة من اندام التوازن والتملص في ظل المرحلة السياسية الحالية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" "هذه عملية هروب، وهي تعلم جيدا أن لا مستقبل سياسيا لها ولا لرئيسها وليست لديها القدرة على تنفيذ هذه التعهدات".

وتابع "حتى الحكومات التي سبقت تعهدت بإجراءات لا قدرة للدولة على إنجازها، والبرلمان اليوم عوض أن يمارس دوره الرقابي على الحكومة، دخل في مواجهة من الصراعات والخلافات".

وفضلا عن ملفات التشغيل الحارقة، شملت القرارات المجال الصحي وتم الاتفاق على فض إشكال تمويل المستشفى الجامعي مع الطرف البريطاني على أن يتم الشروع في إنجاز المشروع خلال السداسي الثاني من السنة الجارية.

أما في ما يتعلق بالمدينة الصناعية الجديدة والصديقة للبيئة التي ستاوي الوحدات الجديدة للجمع الكيميائي التونسي، فإنه تم الاتفاق على حلول وقد حكومي في غضون أسبوعين لتابعة عنصر المقبولية المجتمعية لهذا المشروع.

كما تم في ورشات العمل التي تم تنظيمها اتخاذ إجراءات عديدة أخرى تتعلق بتفعيل قرارات وزارية تشمل قطاعات مختلفة على غرار الفلاحة والتجهيز والعمل البلدي والسياحة والثقافة والتعليم العالي والتكوين

تحاول الحكومة التونسية المتخبطة في الأزمات والصراعات الخروج من قبضة الأوضاع التي تحيط بها عبر تقديم مشاريع تنموية وتشغيل الفئات العاطلة وامتصاص غضب الشارع المتنامي بوعود لا تقدر على تنفيذها لتجنب مطالبات جديدة قد تعترضها.

### خالد هدوي

تونس - تستنسخ حكومة هشام المشيشي في تونس نفس التوجهات والاختيارات، حيث سارعت إلى تقديم وعود بالتنشغيل في محافظة قابس (جنوب)، في خطوة يرى مراقبون أنها لم تستوعب من خلالها عبر الماضي القريب بتقديم الوعود والتملص منها.

واختتم مساء السبت الوفد الحكومي الذي حل بولاية (محافظة) قابس منذ 17 فبراير الجاري لتفعيل قرارات المجلس الوزاري التي انعقدت حول مسيرة التنمية بالجهة.

وتم في الجلسة الموسعة التي انطلقت بمناسبة اختتام هذه الزيارة استعراض التقرير الختامي لأعمال الورشات الخمس التي تم تنظيمها المتابعة لتنفيذ تلك القرارات.

ونقلا عن وكالة تونس إفريقيا للأنباء، تم الاتفاق في مجال التشغيل على تفعيل القرارات ذات الصلة وهو ما سيساعد على توفير حوالي 4500 مواطن شغل عبر مناورات محددة في الأجل والإرقام والجهات المعنية بها، فضلا عن إسناد 500 قرض خلال السداسي الأول من السنة الجارية، على أن يتم خلال السداسي الثاني من هذه السنة توفير التمويل اللازم لبقية القروض المعلن عنها في المجلس الوزاري المنعقد في 11 ديسمبر 2020 والبالغ عددها الجملي 3100 قرض.



كما تم الاتفاق على إحداث صندوق للتنمية والتشغيل برأس مال يبلغ 100 مليون دينار (36.94 مليون دولار) عبر خط تمويل يوجه للمجلس الجهوي وتفعيل الخط البنري لنقل الحاويات قابس - مالطا مع إمكانية إحداث خطوط أخرى عند توفر طلب في ذلك.

### موكب باشاغا تعرض لهجوم نفذته مسلحون كانوا على متن سيارة رباعية الدفع قاموا باستهداف الموكب بوابل من الرصاص

وتابع أنه عندما تم تأمين النصاب القانوني "ظهرت أصوات تسمى إلى النواب في صرارة القوم إلى سرت لعقد جلسة تمنح خلالها الحكومة الوطنية الجديدة الثقة، موضحا "لا نريد أن يكون ملتقى الحوار السياسي بديلا لمجلس النواب"، في إشارة إلى لجنة الـ75 التي ستؤول إلى منح الثقة للحكومة الجديدة في صورة فشل البرلمان في ذلك.

وبالتوازي، أكد فرج عبدالمك عبود مجلس النواب عن مدينة صرارة أن جلسة النواب في سرت مازالت غير واضحة، مشيرا إلى إمكانية عقدها في صرارة بنصاب مكتمل الثلاثاء المقبل.

وقال في تصريحات تلفزيونية إن مدينة سرت "ما زالت غير آمنة بالشكل المطلوب لانعدام الثقة في ظل صعوبة حضور عدد من النواب"، بينما أكد يوسف العقوري رئيس لجنة الخارجية بمجلس النواب على أهمية منح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة الدبيبة لتتمكن من القيام بعملها دون التشكيك في شرعيتها.

## الجزائر تفند إرسال وحدات عسكرية إلى منطقة الساحل الأفريقي

صابر بليدي

وجاء نفي وزارة الدفاع الجزائرية في خضم جدل محتدم حول البند الدستوري الذي رفع الحظر عن تخطي الجيش الجزائري لحدوده الإقليمية في إطار المهام الرسمية التي تشرف عليها المنظمات الدولية والقارية، كالأمر المتخذ والاتحاد الأفريقي، وهو ما يفتح المجال أمام مهام مماثلة للتي يتم تداولها، لكن تنفيذ الوزارة يضيء حالة من الغموض حولها.

كما جاء في أعقاب اتصال هاتفي جرى مساء السبت بين الرئيسين ماكرون وتبون، ذكرت بشأنه الرئاسة الجزائرية أنه ركز على "تعزيز التعاون بين البلدين"، ولم ينشر البتة إلى مسألة انخراط وحدات من الجيش الجزائري ضمن القوة الإفريقية لمحاربة الإرهاب تحت إشراف الإدارة الفرنسية، الأمر الذي يطرح فرضية تعدد الرؤى في هرم السلطة بين الرئاسة وقيادة الجيش حول المهمة المذكورة بعدما تم تجاهلها في الاتصال الهاتفي بين الرئيسين، بينما صدرت وزارة الدفاع بيانا حمل مفردات قوية تنم عن رفض أي توريط للجيش الجزائري في أي حرب إقليمية.

### وزارة الدفاع الجزائرية تكذب وبصفة قطعية ذات التأويلات المغلوطة ذات النوايا الخبيثة التي يتوهم مروجوها إثارة الفوضى

وأكد بيان المؤسسة أن "مشاركة الجيش الوطني الشعبي خارج حدود البلاد تقررها إرادة الشعب وفق ما ينص عليه دستور الجمهورية، وإذ ننوه بوحي وإدراك الرأي العام الوطني بما يحاك ضد الجزائر من مؤامرات ووسائل، أوضحت معروفة لدى الجميع ومراعاة للمصلحة العليا للوطن، فإننا ندعوه إلى مضاعفة الحطة واليقظة بخصوص المعلومات والأخبار المغلوطة المتداولة التي تسعى بإثارة الفوضى استقرار البلاد".

وأضاف أن "وزارة الدفاع الوطني تكذب وبصفة قطعية كل هذه التأويلات المغلوطة ذات النوايا الخبيثة التي يتوهم مروجوها إثارة الفوضى وزعزعة استقرار البلاد، وتطمئن الرأي العام الوطني بأن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، لم ولن يخضع في نشاطاته وتحركاته إلا لسلطة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني ووفق مهامه الدستورية الواضحة وقوانين الجمهورية، فدعا عن السيادة الوطنية ووحدة وأمن البلاد".

ويجد بيان وزارة الدفاع إلى انزعاج جزائري مما يتم تداوله من طرف ناشطين سياسيين معارضين عبر شبكات التواصل الاجتماعي حول تسريب صوتي لماكرون يخاطب مسؤولي الدفاع والجيش الأفارقة حول حصول بلاده على التزام جزائري بالمشاركة في القوة الإفريقية لمحاربة الإرهاب، وهو ما أثار غضب أنصار الحراك الشعبي الذين ردوا شعار "الجيش ليس للبيع" أمام سجن القليعة بالعاصمة لما كانوا

اجندات وأوامر تصدر عن جهات أجنبية، وأن الجيش الوطني الشعبي بصدد إرسال قوات للمشاركة في عمليات عسكرية خارج الحدود الوطنية تحت مظلة قوات أجنبية في إطار مجموعة دول الساحل الخمس".



يقظة عسكرية متواصلة

إلى قاعات تحرير الإعلام المحلي أن "بعض الأطراف وإبواق الفتنة تداولت عبر صفحاتها الإلكترونية التحريضية أخبارا عارية من الصحة، مفادها أن المؤسسة العسكرية تستند في نشاطاتها وعملياتها الداخلية والخارجية إلى

الجزائر - فندت الجزائر الأخبار المتداولة لدى بعض الدوائر حول إرسال وحدات من جيشها إلى منطقة الساحل للمشاركة ضمن القوة الإفريقية الخامسة التي تديرها فرنسا في الحرب على الإرهاب بإفريقيا والساحل الصحراوي، وجاء ذلك في أعقاب حديث عن إبلاغ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قادة الجيوش ووزراء الدفاع لحكومات المجتمعين مؤخرا بقرب التحاق وحدات عسكرية بالقوة الإفريقية.

ومازالت الجزائر تحتفظ على دور فرنسا في المنطقة المذكورة تحت يافطة محاربة الإرهاب، ودعت على لسان رئيس دائرة اللوجستيك الجنرال محمد قابدي حكومات المنطقة إلى "الاعتماد على أنفسهم وعلى إمكاناتهم في الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة"، في تعبير مبطن عن امتناعها من غموض الدور الفرنسي في المنطقة، لاسيما بعد صفقة "صوفي بترونين".

وذكر بيان وزارة الدفاع الجزائرية الذي نشر في موقعها الرسمي ووصل